مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية
المجلد (08) العدد (04) السنة (2021)
الصفحة (116-132)

الحوكمة كمدخل لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي: استطلاع رأي أساتذة قسم العلوم الإنسانية بجامعة البليدة ٢ – لونيسي علي–

Governance as an entry point to ensure the quality of higher education institutions: a survey of the opinion of the professors of the Department of Humanities at the University of Blida 2 -Lunici Ali-

د/ سعاد تتبيرت

جامعة البليدة ٢ –ولونيسي علي– (الجزائر)،
souaad.tetbirt@yahoo.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/04/25
تاريخ القبول:2021/09/16

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ودورها في تحقيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي. تمت الإستعانة بمنهج دراسة الحالة من خلال استقصاء آراء أعضاء الهيئة التدريسية المنتسبة لقسم العلوم الإنسانية بجامعة البليدة ٢ –لونيسي علي– والبالغ عددها ٥٤ أستاذ عن طريق توزيع استبيان إلكتروني من أكتوبر إلى ديسمبر ٢٠٢٠.

تم التوصل إلى أن مستوى تبني مبادئ الحوكمة في المؤسسة محل الدراسة كان متوسطا. حيث انحصر تطبيق مبدأ الإستقلالية في الجانب البيداغوجي والمتمثل في الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس في حين تم تسجيل ضعف في نسبة تطبيقه من الناحية الإدارية، كما أنّ هناك ضعف في مستوى المشاركة لأصحاب المصلحة في اتّخاذ القرار، مع ممارسة ضعيفة لمبدأ الشفافية والإفصاح ممّا انعكس سِلبًا على تحقيق مبدأ المساءلة وتقييم الأداء وبالتالي عدم تحقيق معايير الجودة.

الكلمات المفتاحية: جامعة البليدة ٢ –لونيسي علي–؛ الجودة؛ الحوكمة؛ مؤسسات التعليم العالي؛ قسم العلوم الإنسانية.

ABSTRACT

The study aimed to identify the level of application of the principles of governance and its role in achieving quality standards in higher education institutions, The study is based on the Case study approach through a survey of a sample of 54 teachers affiliated to the Department of Human Sciences at the University of Blida ٢ –Lounici Ali- by distributing an electronic questionnaire from October to December 2020.

The study has led to a set of results, the most important of which is that the level of application of the principles of governance in the sample university was average. Where the application of the principle of independence was limited to the pedagogical aspect, and there is a weakness in the level of participation of stakeholders in decision-making, with a weak practice of transparency, which reflected negatively on the achievement of accountability and performance evaluation and thus the failure to achieve quality standards.

Keywords: Department of Human Sciences; Governance; Higher Education Institutions; Quality; University of Blida 2- Lunici Ali-

1. مقدمة:

تُعتبر الحوكمة من المواضيع التي استحوذت على اهتمامٍ واسعٍ في الآونة الأخيرة باعتبارها الإطار العملي الذي يحدُّ من تضارب المصالح والوقاية من الأزمات في مختلف المؤسسات بما فيها مؤسسات التعليم العالي الجزائرية التي أصبحت تعاني من انحدار مستوى وجودة التدريس والبحث العلمي؛ وهو ما يعكسه تدني المراتب العالمية للجامعات الجزائرية في التصنيفات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية، بالإضافة إلى توسع الفجوة الموجودة بين التوقعات حول الخدمات المطلوبة والمقدّمة. الأمر الذي يستدعي حقيقة إعادة النظر في سياسات الجامعات الجزائرية بحثا عن آليات ترفع من مستواها وبالتحديد من حيث الجودة وهو ما وجّه الأنظار نحو مبادئ الحوكمة الجامعية؛

وكهدف رئيسي يتوافق والدراسة المطروحة، نسعى إلى تبيان الدور الذي يمكن أن تُسهم به الحوكمة الجامعية في تحسين الأداء والجودة في مؤسسات التعليم العالي من جهة ومدى بروز هذا الدور على مستوى جامعة البليدة ٢ – لونيسي علي– من جهة أخرى. استعانت الدراسة بمنهج دراسة الحالة متخذة من أعضاء الهيئة التدريسية المنتسبين لقسم العلوم الإنسانية عيّنةً للدراسة باعتبار أنّ هذه الفئة صاحبة مصلحة محورية في الحياة الجامعية من خلال توزيع استمارة إلكترونية في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى شهر ديسمبر ٢٠٢٠. وذلك من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **كيف تساهم مبادئ الحوكمة في ضمان تحقيق الجودة بجامعة البليدة ٢ –لونيسي علي–؟ وما هي وجهة نظر أساتذة قسم العلوم الإنسانية بالجامعة محل الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة فيها؟**

٢. حوكمة المؤسسات: مفهومها ونشأتها

١.٢. نشأة حوكمة المؤسسات:

تعود جذور حوكمة المؤسسات إلى ما جاء به Adam Smith في كتابه ثورة الأمم Wideman Gouran) (2003 , بالإضافة إلى تبلور نظرية الوكالة على يد Means و Berls سنة ١٩٣٢ التي شجعت على انفصال الملكية عن الإدارة وظهور المؤسسات المساهمة. لتأخذ الحوكمة بعدا آخر في الوسط الدولي بعد انهيار كبريات المؤسسات العالمية وظهور الفضائح المالية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات وتشكيل لجنة الأبعاد المالية Cadbury التي ساعدت توصياتها الصادرة في ديسمبر١٩٩٢ بعنوان:" الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات" The Financial Aspects» «of Corporate Governance (البرّاوي ، ٢٠١٢، صفحة ٤) في تطبيق الرقابة الداخلية للمؤسسات. ويعتبر تقرير منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي الموسوم "بمبادئ حوكمة المؤسسات" Principles of Corporate» «Governance لسنة ١٩٩٩ بمثابة أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم (معروف، ٢٠١٠، صفحة ١٢).

٢.٢. مفهوم حوكمة المؤسسات:

الحوكمة مصطلح حديث في اللغة العربية، وقد اختلف الباحثين حول التسمية في البداية، إلى أن قرّر مُجمّع اللغة العربية في القاهرة تسميته بـ:"الحوكمة "ترجمةً للكلمة الإنجليزية GOVERNANCE بمفهوم حَكَمَ، وقد حاول تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة ٢٠٠٢ الإجابة عن مختلف الإشكالات التي تثيرها الترجمة لهذا المصطلح، مبيّنًا دواعي اختيار المصطلح المعتمد (حَكَمَ)، حيث جاء في التقرير ما يلي:" لقد عرّبنا مصطلح اللغة الإنجليزية GOVERNANCE بالكلمة العربية (الحكم)" (سليمان، ٢٠٠٨، صفحة ١٤).

ثم انتقلت هذه الكلمة من السياسة إلى الإقتصاد لتدل على المعنى الاصطلاحي وارتبطت مع الشركات لتصبح وكأنها لفظ واحد من جزأين «Corporate Governance» أي: «حوكمة الشركات»، وابتدأ تطبيقها عليها. ثم تطور الأمر لتدخل الحوكمة مجالات أخرى غير الشركات التجارية كشركات القطاع العام والنقابات والجامعات وغيرها (بن عثمان، ٢٠١٠، صفحة ١٥).

ونجد بأنّه لم تتفق الكتابات في تعريف مصطلح حوكمة المؤسسات، حيث أخذ الباحثين والمنظمات الدولية في التسابق إلى تعريفها، فمثلا نجد بأنّ تقرير Cadbury سنة ١٩٩٢ عرّفها:" بأنها نظام بمقتضاه تُدار المؤسسات وتُراقب" (Cadebury, 1992).

أمّا منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، فقد عرفت الحوكمة سنة ١٩٩٩ بأنّها: "نظام يتم من خلاله توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تُحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات بين المساهمين في الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين وغيرهم من ذوي المصالح، بالإضافة إلى وضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة. وبهذا الإجراء تعطي الحوكمة المؤسسية الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والعمل على مراقبة الأداء. كما يجب أن تزود الحوكمة المؤسسية الجيدة مجلس الإدارة بالحوافز المعقولة من أجل متابعة تحقيق الأهداف التي تكون لمصلحة الشركة والمساهمين؛ وأن تُسهّل من عملية الرقابة الفعّالة وبالتالي تشجيع الشركات على استخدام مواردها المتاحة بشكل كفء" (OECD, 2004).

٣. من حوكمة المؤسسات الإقتصادية إلى حوكمة مؤسسات التعليم العالي

تساهم مؤسسات التعليم العالي وفي مقدمتها الجامعات في تنمية المجتمع من مختلف الجوانب مما يكسبها أهمية بالغة. إلاّ أنّ هذه الأخيرة وفي خضم الضغوطات والتحديات التي تُعايشها يوميا كان لزاما عليها مراجعة وتحديث أنظمة إدارتها مع ما يتماشى مع الحوكمة والحكم الراشد في تسيير مواردها وتفعيل أداءها والرقي به إلى أعلى المستويات، فما هو المقصود بهذا النظام الجديد الذي أصبح محط أنظار مؤسسات التعليم العالي؟

١.٣. مفهوم الحوكمة الجامعية:

تعرف منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي حوكمة الجامعات على أنّها: "نظام فعّال للحكم في الوسط الجامعي لضمان الكفاءة والرشد في استغلال الموارد العمومية المخصصة للتعليم العالي، وزيادة القدرة على حل مشكلات التعليم والتدريب والبحث والإبداع في الجامعات. حيث تضمن الحوكمة الوصول إلى الجودة وبتكاليف معقولة..." (OECD, 2010)

وفي تعريف آخر تعتبر حوكمة الجامعة "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المؤسسة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بمعايير المحاسبية والشفافية بالإضافة إلى استخدام نظام أخلاقي يحقق للجامعة الجودة والتميز" (ضحاوي و المليجي، ٢٠١١، صفحة ٤٦). أو هي "تطبيق معايير الجودة بالجامعة بما يحقق سلامة توجهاتها وجودة قراراتها ونزاهة سلوكيات أفرادها من خلال مجموعة من القوانين والأنظمة التي تكفل تطبيق مبادئ الإستقلالية والحرية الأكاديمية والمشاركة في صناعة القرار والشفافية والمساءلة الإدارية مما يحقق الفعالية التنظيمية والأكاديمية وتحسين الجودة في المدخلات، العمليات والمخرجات الجامعية بما يلبي ضمان جودة التعليم العالي" (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٣٧).

٢.٣. مبادئ الحوكمة الجامعية:

١.٢.٣. مبدأ الإستقلالية:

تمثل الإستقلالية أو الإستقلال الذاتي في مؤسسات التعليم العالي التحرر من جميع القيود الخارجية إداريا وماليا وأكاديميا بحيث يؤول الحكم إليها. أو بمفهوم آخر تحول مؤسسات التعليم العالي من سلطة الدولة إلى سلطة الحكم الذاتي أي حصولها على الحرية في إدارة شؤونها ذاتيا دون أية ضغوط أو وصاية خارجية. كما يشترط أن تقترن هذه الإستقلالية بمستوى رفيع من المسؤولية والمساءلة كما أكد عليه المؤتمر العالمي للتعليم العالي الذي عقدته اليونسكو سنة ١٩٩٨ (UNESCO, 1998, p. 12).

٢.٢.٣. مبدأ المشاركة:

تمثل المشاركة حق لجميع الأطراف ذات المصلحة من خلال مشاركتهم في رسم السياسات وصناعة القرارات ووضع قواعد العمل في مختلف المجالات والشؤون التي تعنيهم إما بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثليهم في مختلف اللجان والمجالس الإدارية والعلمية. تشمل المشاركة المسائل البيداغوجية والعلمية بالإضافة إلى مسائل التسيير المالي والإداري بما فيها تعيين

المسؤولين. يتضمن هذا المبدأ مفاهيم أساسية مثل الشورى، الحوار، التمثيل والإنتخاب (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٣٠).

٣.٢.٣. مبدأ الشفافية:

تعني الشفافية الوضوح والموضوعية في صياغة الأنظمة والقوانين والدقة في تحديد المسؤوليات وتوضيح معايير التقييم وقياس الأداء بالإضافة إلى الإفصاح عن المعلومات الدقيقة والموضوعية لكل الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب مع سهولة تداولها ونقلها واستخدامها من خلال قنوات الإتصال وآليات نشر المعلومات. تعتبر من أهم المعايير العالمية في تصنيف الدول ومؤسسات التعليم العالي وهي آلية لقياس درجة تطبيق الحوكمة في المجتمعات (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٣١).

٤.٢.٣. مبدأ المساءلة وتقييم الأداء:

تعتبر المساءلة محاسبة المسؤولين والموظفين على المستويات المختلفة وأعضاء هيئة التدريس حول الإنجازات والنتائج المحققة. تساند المساءلة على مبدأ الرقابة وتقييم الأداء وبمبدأ الثواب والعقاب، وبالتالي فهي تعكس مدى فعالية وكفاءة الأداء شرط توضيح معايير تقييمه وقياسه وتحديد المسؤوليات بدقة. بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بمبدأ الشفافية لأنها تعتمد على نتائج التقييم المبني على المعلومات. ولقد أشار البنك الدولي أنها تتضمن ثلاثة أبعاد تتمثل في المساءلة الأكاديمية، المساءلة تجاه المجتمع المدني أو المسؤولية الإجتماعية والمساءلة المالية (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٣٢).

٤. الإطار المفاهيمي للجودة في مؤسسات التعليم العالي

١.٤. مفهوم الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يأتي ضمان الجودة في مقدمة الإهتمامات الإستراتيجية التي تواجه حياتنا، إذ بات ضرورة ملحة تُمليها متطلبات العصر الحالي الذي أصبح يُعرف بعصر الجودة. فهو يهدف إلى الإرتقاء بالمؤسسات المهنية مما يضمن الإستفادة القصوى من الموارد والمصادر وصولا إلى مخرجات عالية الجودة (رقاد، ٢٠١٤، صفحة ٣٥).

ولقد أكد مؤتمر اليونسكو للتعليم المنعقد سنة ١٩٩٨ في باريس على أنّ الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد، يجب أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البحوث العلمية، البرامج التعليمية، الطلاب، المباني والمرافق والأدوات (UNESCO, 1998, p. 13). هذا وأشارت منظمة اليونسكو في تقرير لها سنة ٢٠١١ أنّ: "جودة التعليم العالي مفهوم ديناميكي بأبعاد ومستويات متعددة، يشير إلى معايير سياقية لنموذج تربوي

ولمهام وأهداف مؤسسات التعليم العالي بالإضافة إلى معايير خاصة بالنظام، المؤسسة وبالتكوين...إلخ" (UNESCO, 2011).

وعموما يمكن تعريف جودة التعليم العالي بأنها أسلوب متكامل يعكس مدى قدرة مؤسسات التعليم العالي على تقديم خدمات وفقا لمواصفات ومعايير قياسية عالية متفق عليها، مما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية.

٢.٤. معايير ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم تقسيمات معايير الجودة في التعليم العالي (IAQA، ٢٠١٧) المبوّبة في الجدول التالي:

الجدول ١: أهم تقسيمات معايير الجودة في التعليم العالي.

الرقم	المعيار	المفهوم
01	**معيار جودة البرامج التعليمية**	تشمل مجموع العمليات والمعارف والخبرات والمهارات النظرية والعملية التي لها علاقة بالتخصص. تحديد أساليب تدريس المهارات وطرق تقييمها. جودة البرامج تقاس بمدى شموليتها وعمقها ومرونتها ومدى تطورها بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات المحلية والدولية.
02	**معيار جودة الطالب**	تتضمن الكفاءات والمؤهلات العلمية والعملية واللغوية والتقنية والسلوكية التي تسمح له بمزاولة المسار الدراسي خلال المرحلة الجامعية والتي تؤهله إما لمتابعة المسار الأكاديمي أو المهني.
03	**معيار جودة عضو هيئة التدريس**	تقاس جودته بمعايير متعددة منها التدريس الجامعي، توصيف المقاييس المدرسة ومتابعتها، التجديد البيداغوجي، البرامج التكوينية والتدريبية، التقييم الدوري، التوافق بين معدلات الإنتاج العلمي لعضو هيئة التدريس والمعدلات الدولية...
04	**معيار جودة البحث العلمي**	التوافق بين الإمكانيات المادية، البشرية والمالية ونشاطات البحث، العلاقة بين مشكلات المجتمع وأهداف التنمية، تثمين نتائج البحث العلمي، معدل البحوث التعاونية، عدد الإستشهادات المرجعية للبحوث المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة والمفهرسة...

05	**جودة طرق التدريس الجامعي**	تحديد أهداف المقرر الدراسي ومراجعة مفرداته وطرق تقييمه في أول لقاء بين الأستاذ والطلبة في بداية الموسم الجامعي. التحضير الجيد للمحاضرة من خلال الإطلاع على المراجع لعرضها بطريقة مشوقة للطلبة. تشجيع الطلبة على المشاركة الفعالة في قاعة الدراسة. مراجعة الأفكار العامة لمحاضرة اليوم السابق عند بداية المحاضرة لتثبيت معلوماتها في أذهان الطلبة وربط المحاضرة الجديدة بالسابقة لها.
06	**جودة تقييم الأداء التعليمي**	ضرورة وجود معايير لتقييم كل العناصر التي تتكون منها المنظومة التعليمية بشرط أن تكون هذه واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها وهو ما يتطلب تدريب كافة العاملين بالمنظومة التعليمية على ضمان الجودة مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفقا لتلك المعايير ومستويات الأداء.

المصدر: من إعداد الباحثة.

4. ٣. مبادئ حوكمة الجامعة لتفعيل جودة مؤسسات التعليم العالي:

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة والجودة، حيث ثبت بأن الحوكمة الرشيدة تحقق فعالية وكفاءة في الأداء من خلال تجسيد كل من مبدأ الإستقلالية، الشفافية، مشاركة أصحاب المصلحة والمساءلة في اتخاذ القرار ورسم السياسات على النحو التالي:

١.٣.٤. دور مبدأ الإستقلالية في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي (مرسي، ٢٠٠٢، صفحة ٢٤):

- تشجيع الرقابة الذاتية للموظفين على جميع المستويات مما يرفع من مستوى جودة الأداء؛
- الحفاظ على الموارد البشرية المتميزة واستقطاب الأجنبية في مختلف المجالات؛

مراعاة البيئة الجغرافية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية لمؤسسات التعليم العالي في وضع السياسات والأنظمة والخطط مما يعزز من جودتها؛

- تحقيق جودة التمويل من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة؛

٢.٣.٤. دور مبدأ الشفافية في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي (مرسي، ٢٠٠٢، صفحة ٢٤):

- الإعلام والإعلان عن المعلومات للأطراف ذات المصلحة من خلال مختلف قنوات الإتصال؛
- يُمكّن مبدأ الشفافية من بناء نظام تغذية راجعة بين صناع القرار على المستويات المختلفة؛

– إمكانية مكافحة الفساد الإداري والمالي والأكاديمي وتجاوز العوائق البيروقراطية من خلال وضوح القوانين والأنظمة والإعلان عنها وتداولها؛

– سهولة تقييم وتقويم الأداء بناء على معلومات واضحة ومؤشرات دقيقة؛

– الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال وضوح الأهداف والأدوات والبرامج الزمنية؛

٣.٣.٤. دور مبدأ المشاركة في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي (مرسي، ٢٠٠٢، صفحة ٢٥):

– ضمان حماية الحقوق والقيام بالواجبات وتسهيل ممارستها لكل أصحاب المصلحة مما يعزز من جودة الأداء الفردي وينعكس إيجابا على الأداء الجماعي؛

– دعم ومساندة المجالس وخاصة الإدارة العليا في بناء النظام وتحقيق متطلباته وأهدافه من خلال الصياغة السليمة للإستراتيجيات بقبول اقتراحات أصحاب المصلحة حسب اختصاصها ومجالها وأخذها بعين الإعتبار؛

٤.٣.٤. دور مبدأ المساءلة في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي (مرسي، ٢٠٠٢، صفحة ٢٥):

– المساءلة آلية من آليات ضمان الجودة الداخلية والخارجية لأنها تعتمد على الرقابة والمتابعة والتقييم المستمر، مما يُمكّن من الكشف عن الفساد الإداري والمالي والأكاديمي ومكافحته.

– تجسيد وتفعيل المسؤولية الإجتماعية من خلال تمكين مؤسسات التعليم العالي من متابعة الخريجين وأوضاع السوق.

– تطبيق القوانين والتعليمات بشفافية وموضوعية على كل الأطراف الفاعلة في الجامعة.

– ترتكز المساءلة على نظام يوضح مختلف المسؤوليات والصلاحيات والعقوبات المرتبطة بها.

– الكشف المبكر عن حالات الفساد وبالخصوص الفساد المالي من خلال إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية والتعامل مع سوء استخدام الموارد.

٥. الدراسة الميدانية

تمّ توزيع استبيان إلكتروني على عينة الأساتذة المنتمين لقسم العلوم الإنسانية بجامعة البليدة ٢ –لونيسي علي – والبالغ عددهم ٩٢ أستاذ في كل من تخصص علم المكتبات والتوثيق، تخصص التاريخ وتخصص الإعلام والإتصال، وذلك في الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى غاية شهر ديسمبر2020 . ولقد تم استلام 54 استبيان مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول ٢: عدد الإستبيانات الإلكترونية الموزعة على عينة الدراسة

الفقرة	عدد الإستبيانات الموزعة	عدد الإستبيانات المسترجعة
٠١	٩٢	٥٤
02	%١٠٠	%٥٨.٦٩

المصدر: من إعداد الباحثة.

وفيما يلي تحليل لآراء المبحوثين حول المؤشرات الإحصائية الخاصة بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة الجامعية بقسم العلوم الإنسانية بالجامعة محل الدراسة على النحو التالي:

١.٥. المؤشرات الإحصائية الخاصة بمدى تطبيق مبدأ الإستقلالية

الجدول ٣: تطبيق مبدأ الإستقلالية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

الرقم	العبارة	الإجابة			
		نعم	%	لا	%
٠١	تتمتع جامعتكم بالاستقلالية في تحديد رسالتها	٢٢	%٤٠.٧٤	٣٢	%٥٩.٢٥
٠٢	غالبا ما يكون للجامعة الحرية في تطبيق إجراءات التعيين، الترقية والتسريح لأعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية.	14	%25.92	40	%74.07
٠٣	غالبا ما يكون هناك حرية لعضو هيئة التدريسية الحرية في اختيار المقاييس التي يرغب في تدريسها.	٤٨	%88.88	٠٦	%11.11
٠٤	هناك حرية في اختيار اللغة التي يتم التدريس بها في الجامعة.	١٦	%29.62	٣٨	%70.37
٠٥	تتمتع الجامعة بالحرية في ممارسة البحث العلمي بالنسبة لمشاريع البحث، النشر، الملتقيات...	٤٢	%77.77	١٢	%22.22
٠٦	تتمتع الجامعة بالمرونة في تطبيق التشريعات والقوانين.	٢٣	%42.59	٣١	%57.40

المصدر: من إعداد الباحثة.

شكل ١: تطبيق مبدأ الإستقلالية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

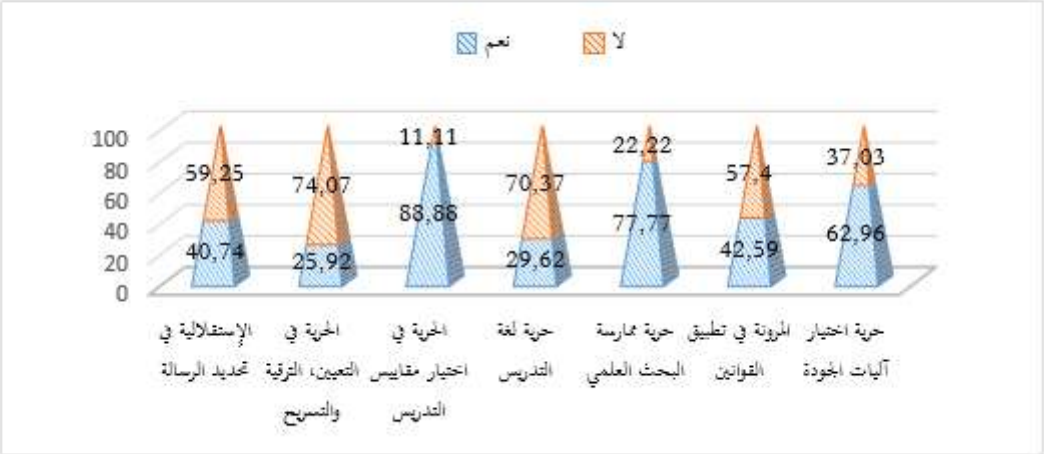

المصدر: من إعداد الباحثة

تطبيق مبدأ الإستقلالية مرتفع فيما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالجانب البيداغوجي والتي تعكس الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس وهو ما نلمسه في العبارتين رقم (٠٣،٠٥)؛ فمثلا بلغت أعلى نسبة لممارسة الإستقلالية حسب آراء المبحوثين بـ:٤٨ إجابة بـ: "نعم" من مجموع ٥٤ إجابة وهو ما يقابله 88.88% فيما يتعلق بحرية اختيار عضو الهيئة التدريسية للمقاييس التي يرغب في تدريسها، وهو ما نص عليه القانون التوجيهي للتعليم العالي والذي يُكرّس مؤسسات التعليم العالي كفضاء لحرية التفكير والبحث والإبداع، بالإضافة إلى أنه يمنح الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في التعبير والإعلام خلال ممارسة نشاطهم التعليمي والبحثي مع ما يتماشى وقواعد الآداب وأخلاقيات المهنة.

في المقابل نجد بأن تطبيق مبدأ الإستقلالية منخفض في الجوانب التي تتعلق بتمتع الجامعة بالاستقلالية في تحديد رسالتها، اللامركزية في اتخاذ القرارات وفي تطبيق إجراءات التعيين، الترقية والتسريح لأعضاء الهيئة الإدارية والتدريسية، اختيار لغة التدريس (العبارة رقم ٠١،٠٢،٠٤،٠٦) باعتبار أن أغلب هذه القرارات تُتّخذ من طرف الحكومة والمسؤول عن القطاع وهو ما أتى به قانون التعليم العالي الجزائري الذي يتضمن في مضمونه أنّ وصاية الدولة على مؤسسات التعليم العالي تتجلى من خلال رسم السياسات التعليمية العامة والتحكم بالتعيين في المناصب القيادية لهذه المؤسسات وهو ما يتنافى تماما ما توصلت إليه إحدى الدراسات (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٥٢) التي بينت بأنّ هناك علاقة وطيدة بين الإستقلالية وترتيب الجامعات في تصنيف الشنغهاي والتي أكدت على العوامل التي تلازمت مع الجامعات التي احتلت مكانة مرموقة في التصنيف والمتمثلة في الميزانية المستقلة، الحرية في قبول الطلبة، الحوافز الممنوحة لأعضاء الهيئة التدريسية على أساس الأداء، الإستقلالية في تعيين الموظفين واستقلالية تحديد المناهج.

٢.٥. المؤشرات الإحصائية الخاصة بمشاركة أصحاب المصلحة في اتخاذ القرار

الجدول ٤: تطبيق مبدأ المشاركة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

الرقم	العبارة	الإجابة			
		نعم	%	لا	%
٠١	لدى أعضاء هيئة التدريس تمثيل رسمي في هيئات صنع القرار.	٠٨	%14.81	٤٦	%85.18
٠٢	تسمح مجالس الجامعة / الكلية / القسم بمناقشة قراراتها لإجراء التعديلات المناسبة.	١٧	%31.48	٣٧	%68.51
٠٣	يتم تعيين أعضاء الهيئات المنتخبة (المجلس العلمي، اللجنة العلمية...) بديموقراطية عن طريق الإنتخاب.	٥١	%٩٤.٤٤	٠٣	%5.55
٠٤	يتاح لأصحاب المصلحة (الأساتذة) الفرصة في مناقشة القرارات التي لها علاقة بمهامهم وحقوقهم.	٠٧	%12.96	٤٧	%87.03
٠٥	يتم اتخاذ القرار بالإجماع في المجالس واللجان الإدارية والبيداغوجية.	٤٥	%83.33	٠٩	%16.66

المصدر: من إعداد الباحثة.

شكل ٢: تطبيق مبدأ المشاركة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة.

تطبيق هذا المبدأ كان بدرجة معتبرة خاصة فيما تعلق بتمثيل أصحاب المصلحة في الهيئات عن طريق الإنتخابات بنسبة وصلت إلى ٩٤.٤٤% بمعدل ٥١ إجابة بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات في المجالس واللجان

الإدارية والبيداغوجية بـ: ٤٥ إجابة بنعم ما يمثل 83.33%، أما بالنسبة لإشراك هيئة التدريس في اتخاذ القرار (14.81%) ومناقشة القرارات ذات العلاقة بمهامهم وحقوقهم (12.96%) وإجراء التعديلات المناسبة (31.48%) فهو ضعيف جدا (العبارة رقم ٠٢،٠١، ٠٤) وهو ما يُفسِّر بهيمنة القيادات العليا بالجامعة والكليات على معظم القرارات وبالتالي لا يكون لصوت عضو هيئة التدريس أيُّ صدى بالرغم من اعتبار مشاركته مساهمة مهمة في تطوير أداء التعليم العالي وفتح جسور الحوار لتحسين الفهم والوصول إلى تعليم ذو جودة يتماشى والمعايير العالمية. وهو ما تؤكده إحدى الدراسات (مقديش، ٢٠٢٠، صفحة ١٤٨) التي توصلت إلى أن المشاركة من القواعد الأساسية لحوكمة الجامعات في ضوء متطلبات ضمان الجودة، وأن نجاح حوكمة مؤسسات التعليم العالي وإشراك جميع أصحاب المصالح يؤدي إلى ضمان الجودة والعكس صحيح.

٣.٥. المؤشرات الإحصائية الخاصة بمدى تطبيق مبدأ الشفافية.

الجدول٥: تطبيق مبدأ الشفافية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

الرقم	العبارة	الإجابة			
		نعم	%	لا	%
٠١	توجد للجامعة/الكلية / القسم رسالة واضحة يتم التصريح بها.	٣٥	%64.81	١٩	%35.18
٠٢	للجامعة الحرية في استحداث التخصصات الأكاديمية والدورات التدريبية.	٢٦	%48.14	٢٨	%51.85
٠٣	للجامعة الحرية في تحديد معايير قبول الطلبة.	١٩	%35.18	٣٥	%64.81
٠٤	يتم اختيار ممثلي الأساتذة في الجامعة / الكلية / القسم عن طريق الانتخاب الحر.	١٤	%٢٥.٩٢	٤٠	%٧٤.٠٧
٠٥	تتمتع هيئة التدريس في الجامعة / الكلية / القسم بحرية التدريس المرتبطة بمعاييره ومناهجه المقبولة.	٣٤	%62.96	٢٠	%37.03
٠٦	تتمتع هيئة التدريس في الجامعة / الكلية / القسم بحرية التعبير عن آرائها وأفكارها.	٣٧	%68.51	١٧	%31.48
٠٧	يتم الرد على استفسارات المستفيدين من داخل وخارج الجامعة بشفافية.	١٢	%22.22	٤٢	%77.77
٠٨	تحرص إدارة الكلية على نشر معايير وإجراءات الترقية والتقييم.	١١	%٢٠.٣٧	٤٣	%٧٩.٦٢
٠٩	يتم الإعلان مسبقا عن فتح الترشح للمناصب الإدارية.	١٣	%٢٤.٠٧	٤١	%٧٥.٩٢
١٠	يتم حفظ وأرشفة المعلومات ورقيا / إلكترونيا.	٣٥	%64.81	19	%35.18

المصدر: من إعداد الباحثة.

شكل٣: تطبيق مبدأ الشفافية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

المصدر: من إعداد الباحثة.

4.5. المؤشرات الإحصائية الخاصة بمدى تطبيق مبدأ تقييم الأداء والمساءلة

الجدول ٦: تطبيق مبدأ تقييم الأداء والمساءلة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

الرقم	العبارة	الإجابة			
		نعم	%	لا	%
٠١	توفر الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية الحق في المساءلة حول أداء الجامعة.	٠٧	%١٢.٩٦	47	%87.03
٠٢	يخضع أعضاء هيئة التدريس للمساءلة من طرف مسؤولي (الجامعة، الكلية، القسم).	١٦	%٢٩.٦٢	٣٨	%70.37
٠٣	تضع الجامعة آليات لتحليل نتائج تقييم الطلبة.	19	%35.18	35	%64.81
٠٤	توجد إجراءات تأديبية صارمة في الجامعة للتعامل مع سوء السلوك في الإمتحانات.	٤١	%٧٥.٩٢	١٣	%24.07
٠٥	توجد إجراءات تأديبية صارمة في الجامعة للتعامل مع سوء سلوك الهيئة التدريسية.	٣١	%57.40	23	%٤٢.٥٩

المصدر: من إعداد الباحثة.

شكل ٤ : تطبيق مبدأ تقييم الأداء والمساءلة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة محل الدراسة

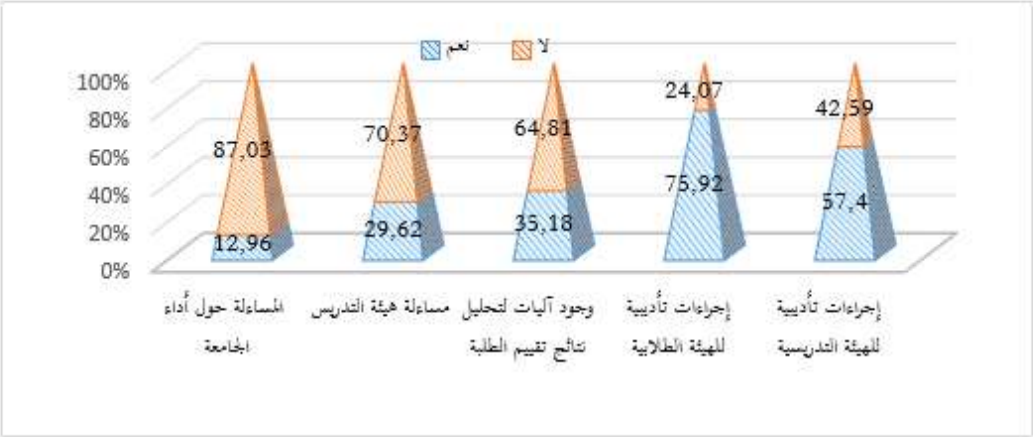

المصدر: من إعداد الباحثة.

انحصرت المساءلة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية محل الدراسة في وجود إجراءات صارمة للتعامل مع سوء السلوك في الإمتحانات بنسبة ٧٥.٩٢% وسوء سلوك الهيئة التدريسية بنسبة 57.40%. ولقد بينت الدراسة بأن هناك تطبيق منخفض فيما يتعلق بحق أصحاب المصلحة في المساءلة حول أداء الجامعة بنسبة وصلت إلى 12.96%ما يمثل 07 إجابات بـ:" نعم" مقابل ٤٧ إجابة بـ: "لا" بنسبة 87.03% ناهيك عن خضوع أعضاء هيئة التدريس للمساءلة من طرف مسؤولي الجامعة بنسبة بلغت ٢٩.٦٢%. أما فيما يتعلق بوجود آليات لتحليل نتائج تقييم الطلبة والتي تم الإجابة عنها من طرف المبحوثين بـ:١٩ إجابة بـ: "نعم" بمعدل 35.18% فهو ما يمكن أن نرجعه إلى غياب التقييم البيداغوجي لما يقدمه الأستاذ وما يستقبله الطالب في كافة التخصصات المدرسة بالقسم.

يتبين لنا بأنّ هناك ضعف ملحوظ في تطبيق مبدأ المساءلة وتقييم الأداء وهو ما يتنافى مع ما تشير إليه العديد من الدراسات إلى أنّ إسقاط الحوكمة على نظام التعليم العالي يرفع من كفاءة مؤسساته وتحقيق جودتها من خلال توفير آليات المساءلة وتقييم الأداء (عطوة و السيد، ٢٠١٢).

٦. الخلاصة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– محدودية استقلالية الجامعة من خلال عدم التمتع بالحق في تحديد رسالتها وتطبيق إجراءات التعيين والترقية لأعضاء الهيئة التدريسية بالإضافة إلى عدم المرونة في تطبيق التشريعات والقوانين مقابل وجود حرية أكاديمية مرتفعة ممثلة بحرية التدريس والبحث العلمي والتعبير عن الرأي.

– ضعف مستوى تطبيق الشفافية بجامعة البليدة ٢ –لونيسي علي– يعني غياب الإستعداد لمشاركة الطرف الآخر في المعلومات والقرارات الخاصة بمحيط العمل وهو ما يفسر المستوى الضعيف لمشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار. حيث يقتضي التسيير التشاركي المساهمَة في عملية صنع القرار وهو ما لم نجد له حضورا في المؤسسة محل الدراسة. وهو ما ساهم بدوره في عرقلة تطبيق المساءلة ممّا انعكس سِلبًا على تقييم الأداء وتحقيق الجودة في المخرجات.

اختتمت هذه الدراسة بحملة من الإقتراحات تتمثل في:

– خلق آليات واضحة تكفل ممارسة المساءلة على مختلف المستويات مع ضرورة توفر أنظمة لمحاربة مختلف أشكال الفساد.

– توسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة في الأمور البيداغوجية والإدارية من خلال تمثيلهم بشكل جيد على مستوى مختلف اللجان والمجالس.

– تعيين مدير الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية عن طريق الإنتخابات الحرة والنزيهة.

– تحسين مستوى الشفافية والإفصاح من خلال نشر التقارير المالية وغير المالية للأطراف أصحاب المصلحة.

– تعزيز نظام ضمان الجودة على أرض الواقع من خلال ربطه بآليات تقوم على مبادئ الحوكمة خاصة فيما يتعلق بالإستقلالية، الشفافية، المشاركة والمساءلة وضرورة متابعة التطورات الحاصلة في أنظمة مؤسسات التعليم العالي من طرف هيئات الجودة.

٧. قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية

- محمد إبراهيم عطوة، و محمد فكري السيد. (٢٠١٢). حوكمة النظام التعليمي مدخل لتحقيق الجودة في التعليم. مجلة كلية التربية، ع.٩٠.
- محمد مصطفى سليمان. (٢٠٠٨). حوكمة الشركات: دور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. مصر:. (صفحة ١٤). تاريخ الاسترداد ١٢ ١٠، ٢٠٢٠، من : https://www.researchgate.ne
- أنمار البرّاوي . (٢٠١٢). أمين محدّدات الحوكمة: دراسة قياسية لعيّنة مختارة من الدول. المؤتمر العلمي الدّولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة (صفحة ٤). لبنان: جامعة الجنان. تاريخ الاسترداد ٠٧ ٠٩، ٢٠٢٠، من /http://archive.jinan.edu.lb/conf/MGKE/1
- بيومي محمد ضحاوي، و رضا محمد المليجي. (٢٠١١). دراسة مقارنة لنظم الحوكمة المؤسسية للجامعات في كل من جنوب إفريقيا وزيمبابوي وإمكانية الإفادة منها في مصر. المؤتمر العلمي التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (صفحة ٤٦). مصر: جامعة عين شمس.

- صليحة رقاد. (٢٠١٤). تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته: دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري (صفحة ٣٥). الجزائر: جامعة سطيف ١. تاريخ الاسترداد ١٨ ٠٩، ٢٠٢٠، من http://www.univ-setif.dz/Tdoctorat/2015/SEG/regad%20saliha.pdf

- فوزية بن عثمان. (٢٠١٠). دور الحكم الراشد في ترقية حقوق الإنسان. (صفحة ١٥). الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف. تاريخ الاسترداد ١٤ ١٠، ٢٠٢٠، من http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/handle/setif2/188

- محمد منير مرسي. (٢٠٠٢). الإتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه (صفحة ٢٤). مصر: عالم الكتب.

- نزيهة مقديش. (٢٠٢٠). دور مبادئ الحوكمة في تحقيق الجودة في الجامعات الجزائرية من وجهة نظر هيئة التدريس : دراسة استقصائية على عينة من الأساتذة. (صفحة ١٣٧). الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف. تاريخ الاسترداد ١٢ ١٢، ٢٠٢٠، من http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3589

- هادي مسعود معروف. (٢٠١٠). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية. (صفحة ١٢). الجزائر. تاريخ الاسترداد ١٣ ١٠، ٢٠٢٠، من http://main.eulc.edu.eg

قائمة المراجع الأجنبية

- Cadebury, A. (1992). Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance . Retrieved 10 15, 2020, from https://ecgi.global/sites/default/files/codes/do

- OECD. (2004). Principles of Corporate Governance. Retrieved 11 13, 2020, from https://www.oecd.org/corporate/ca/corporatego

- OECD. (2010). (O. Publishing, Editor) Retrieved 10 10, 2020, from Reviews of National Policies for Education in Egypt: https://www.oecd-ilibrary.org/education/reviews-of-national-policies-for-educatio
- UNESCO. (1998). Higher Education in the Twenty First Century Vision and Action and Framework for Priority Action for Change and Development in Higher Education. International Conference on Higher Education (p. 12). Paris: UNESCO. Retrieved 09 18, 2020, from https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000141952
- UNESCO. (2011). Définir et mesurer la qualité de l'éducation. Consulté le 10 14, 2020, sur http://www.iiep.unesco.org/fr/definir-et-mesurer-la-qual
- Wideman Gouran , T. (2003). Consulté le 10 15, 2020, sur Développement ١durable et gouvernement d'entreprise: http://www.aderse.org/docatelecharger/pref-intro.wiedemann.